

*Dirassat & Abhath*  
The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث  
المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

*EISSN: 2253-0363*  
*ISSN : 1112-9751*

المؤسسات الإعلامية الجزائرية وأسسها المورفولوجية

تحليل لواقع مهنة وسائل الإعلام في الجزائر

**Media organization and its morphology fundamentals**

**Analyze of Algerian media profession field**

Djamel Laifa جمال العيفة Oussama Laiche أسامة العايش

جامعة صالح بونيدر –قسنطينة3- جامعة باجي مختار عنابة

University of Badji Mokhtar Annaba -University of Saleh Boubnider –Constantine3

مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة

Communication sociology laboratory for research and translation

mzycha83@gmail.com Oussamalaiche1@gmail.com

المؤلف المرسل: أسامة العايش Oussama Laiche الإيميل: Oussamalaiche1@gmail.com

تاريخ القبول: 2020-01-02

تاريخ الاستلام: 2018-11-17

## الملخص:

يعالج هذا المقال موضوعا حديثا يفسر ظاهرة تكشف عن مكونات المؤسسات الإعلامية المشكلة للمورفولوجيا الأساسية لها، والتي يكون لها تأثير من قريب أو من بعيد في القائم بالاتصال أثناء انتاجه للرسالة الإعلامية، لما لهذه الأخيرة من قوة في احداث تغييرات لدى الفرد والمجتمع.

وبما أن المؤسسات الإعلامية تتعلق بمجال لم يعرف أوجه الانفتاح في الجزائر إلا سنة 2012 مع أول قانون عضوي للإعلام وهو ما أطلق عليه "بيار بورديو" حقل السمي البصري الذي قننه المشرع الجزائري لأول مرة سنة 2014. فمن جهة، يمكن تناوله كحقل مازال حديثا ومؤسساته ضئيلة انحصرت فقط في شاشات تلفزيونية خاصة، تنشط في الجزائر كمكتب أجنبي تبث من الخارج، والتي اقتصر في هياكلها على صنع رسالة لاستقطاب جمهورا واسعا تنشط في فضاءات ومحيط معقد، بالتالي بات من الضروري التحدث عن تنظيمها وهيكلتها مركزين على التكوين وعلاقته بالتوظيف الذي يبقى غير واضح المعالم. ومن جهة أخرى يعد الإعلام الجزائري مجالا خصبا يحتاج للاستثمار الجيد أداء وممارسة لتتحدث في مثن المقال عن هوية وتكوين القائمين على المؤسسات الاعلامية. وتأتي هذه الورقة للكشف عن أبرز الرهانات والعناصر التي تدير المؤسسات السمعية البصرية وخصائصها والتي يعتبرها البعض مازالت دخيلة وغير قادرة على النهوض بإقتصاديات البلاد.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الإعلامية، المورفولوجيا، السمي البصري، التنظيم، التكوين.

**Abstract:**

This article trait a very important new subject in which researchers, maybe, they need to be conscious about the principal organs of media institutions that constitute its morphology. Especially in a field that didn't recognize a legal opening just in 2012 with the law of information. And "Pierre Bourdieu" is one of the most scientists had spoken about media and its influence showing always "The discipline of Audio visual". In one case, and in Algeria this kind of discipline is considered as modern field due to the luck considerations about media organization, and as far as it is, she is corned in a nutshell of televisions where recruitment is blur and not clear. It's important for PhD students and scientific researchers to be aware about media organization. In other case, the field of audio visual is multidisciplinary that needs a lot of investments both in performance and professional practicing the thing that lead us to clarify in this dissertation the profile of mediators and its scholarship.

So, this article has a fundamental goal which is to discover the principles organs that manage the audio visual organizations and its characteristics in a time many

try to pick out it from the economy of Algeria i.e. she cannot participate in the development of the country.

**Key words:** media organization, morphology, audio visual, organs, TV.

#### 1. مقدمة:

المتتالية التي تلعبها التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المبتكرة. الأمر الذي ساعد على ظهور وانتشار أجهزة إعلامية جديدة (الإعلام الجديد، الإذاعة والتلفزيون الإلكتروني) مما دفع بها إلى الإبداع والتميز.

فلا يكمن الإنكار أن المؤسسات الإعلامية الحديثة اليوم، تحظى باهتمام كبير من قبل الجمهور تعمل داخل سوق وسائل الإعلام المتنوع مركزة في ذلك على الصورة لإبهار المتلقي، فهنا يتطلب العمل الإعلامي عموما حضور فريق عمل كبير يتفاعل داخل أقسام التحرير. بالتالي يتعين على كل متخصص في الإعلام وحتى الجمهور (النخبة) معرفة كيف تعمل المؤسسة الإعلامية بكل مورفولوجيتها المتمثلة في تشكيلة وتركيبية البناء الداخلي لها.

لذلك تسعى وزارة الإعلام والاتصال الجزائرية إلى تنظيم مهنة الإعلام بالنظر إلى غياب القوانين التنظيمية، وتدعو إلى العمل بإحترافية من خلال فتح مجال السعي البصري أمام الخواص ووضع قانون خاص به. لكن ما شهدته سوق الإعلام الجزائري بعد ظهور بعض القنوات الخاصة من خلط في التشكيل المؤسساتي والضعف في الأداء والبت الهابط لمضامين الذي أحدث ضمرا في نفوس الجمهور.

إن بروز عدة عوائق التي تعترض تنظيم المهنة والعمل داخل مؤسسات تبعث الراحة والتحفيز لتفجير مواهب القائمين بالاتصال، أصبح يطرح مشكلا شائكا، وهو المشكل الذي تعاني منه المؤسسة الوطنية للإذاعة والتلفزيون منذ زمن طويل. فقد يكون الخلل يرتبط بتشكيلها الداخلية المهيكلية والتشكيلة المؤهلة التي تضم المورد البشري الكفاء أبرزها تلك المتعلقة بالتوظيف والتكوين والتدريب، بالإضافة إلى طريقة عمل هيكلها التنظيمي الذي يوضح على سبيل المثال هوية المؤسسة والقائمين عليها، في وقت توجهت الدول المتقدمة نحو تنظيم قاعات التحرير الإلكترونية وفتح تخصصات تأخذ من مجال الإعلام الجديد كعلم قائم بذاته. لكن إشكال التخصص الذي يطرح في مجتمعاتنا عميق جدا يتعلق بمدى وعي الطلبة والمتخصصين

إن مصطلح المورفولوجيا في حقل علوم الإعلام والاتصال يوصف على أنه حديثا نسبيا، حيث يظل لسيقا بالعلوم التقنية والطبيعية. لكن إذا تحدثنا عن المورفولوجيا الاجتماعية فإننا أكيد سوف نذكر أول من تبني هذا المصطلح في العلوم الاجتماعية وهو "إيميل دوركهايم Emile durkheim" وطوره بعد ذلك كتخصص الرعييل الأول من مفكري الأمة أمثال "مارسيل ماوس Marcel mauss" ، موريس هالبواكس Maurice Halbwachs وابن خلدون Ibn Khaldoun الذين تعرضوا إلى بنية المجتمعات وهيكلتها. وبما أن المؤسسات الإعلامية هي أحد البنى المشكلة للمجتمع والمؤثرة فيه والتي نلمسها من خلال الأقبال على الاستهلاك المتعدد للمضامين والأخبار وزيادة معدل استخدام الوسائل الإعلامية لما تحققه من اشباع (نفسية، اجتماعية، سياسية...). لذلك أصبح لهذه الوسائل سيطرة وقوة كبيرتين تظاهي القوات العسكرية لما لها من نفوذ في التلاعب بعقول البشرية (هاربرت شيلر Herbert Shiller). فبات من المهم التعرض إلى مورفولوجيا هاته الوسائل المتمثلة في هيكلية المؤسسة الداخلية والخارجية من تنظيم الأقسام والعمال الذين يوصفون كقائمين بالاتصال يحملون هوايات وخلفيات مختلفة، من أي منطقة ينحدرون ومن أي عائلة وعرق ينتمون، بالإضافة إلى هيكلية غرف التحرير والإدارة والاستوديوهات وسياسة المؤسسة عموما.

إن حقل الإعلام هو عالم لوحده يحتاج الفهم والتفسير باستمرار، وهذا الفهم يشمل التعرف على الفضاء المؤسساتي داخل المؤسسة الإعلامية، وتنظيمها المعقد شكلا وأبرز مكوناته والعناصر التي تشكله وتبني أسسه لكي يستطيع أداء مهامه بإحتراف.

#### 2. الأشكالية:

تنطلق اشكالينا من منظور الأداء والممارسة الإعلامية داخل التنظيم المؤسساتي لوسائل الإعلام الجزائرية، والضرورة القصوى التي بات يحتاجها هذا المجال بالنظر إلى المساهمات

تقييمها ونشرها حسب براعة المحررين وكفاءتهم في ممارسة العمل الإعلامي.

والقوى البشرية تمثل أهمية كبرى في سيرورة العملية الإعلامية على اعتبار أن المتلقين من أفراد المجتمع (قراء - مشاهدين - مستمعين) هم الهدف المخطط له، بغية ربطهم بمسعى مسطر من قبل المؤسسة أو الدولة (التنمية مثلا بنوعها الشامل والمحلي على الصعيد الإقتصادي والاجتماعي) سواء كان العنصر البشري وسيلة لها أو غايتها أو النقطة الرئيسية في التخطيط لتطور المؤسسة الإعلامية، فكلاهما يهدف أساسا إلى تطوير الشخصية الإنسانية من الجمود إلى الحركة ومن التقليد إلى الابتكار. فشخصية القائم بالاتصال داخل المؤسسة الإعلامية تتطور باستمرار وكلما زاد تفاعله مع كافة أعضاء المنظمة كلما ساهم في إعطاء العمل الإخباري صبغة الإحترافية التي ترتبط بصفة كبيرة بخبرة صانعيها.

#### ✓ الخبرة:

تعتبر الخبرة التي يكتسبها العامل في مجال الإعلام أو القائم بالاتصال داخل قاعات التحرير أو خارجها عنصرا ضروريا يمكن من ترقيته في الوظيفة وتدرجه في الهيكل التنظيمي والتسلسل الهرمي. وكما أشرنا سابقا، العمل لسنوات طويلة مع فريق متفاعل ومحترف يعطي للفرد القدرة ويلقنه كفاءات مهنية تساعد على العمل بإحترافية من مسعى وحيد -متعلق بالسمعي البصري فقط- قائم على الإبداع في انجاز الوظيفة الإعلامية لصنع التميز. فلا يمكن إنكار أنه هناك وظائف غلّيا (كربس التحرير ومدير الإنتاج) في الإعلام لا تشتغل إلا إذا تحصل الإعلامي على خبرة كافية ودراية واسعة بهذا المجال العريض الذي تحومه عوائق وتحديات عديدة تتطلب لحلها حنكة وتكوين شبكة علاقات مهنية. من جهة أخرى لا يمكن انكار كذلك أن العمل في أي مجال أولا وأخرا هو وسيلة لكسب المال من أجل العيش والتأقلم مع سيرورة الحياة، فكلمنا تضاعفت الأقدمية داخل التنظيم كلما زادت الخبرة والإحاطة بكل ظروف العمل كإمكانية حل بعض المشاكل المهنية، وبالتالي سوف يتدرج القائم بالاتصال في الهيكل التنظيمي ويكسب إذن أجرا إضافيا.

بأهمية الربط بين النظري والتطبيقي والتكوين الميداني المتواصل الذي يقرب الطالب من التخصص أكثر ويلم بكل مكوناتها. ولكي نفهم الموضوع أكثر نطرح التساؤل الآتي:

ماهي أهم متطلبات المؤسسات الإعلامية المكتوبة والسمعية البصرية وأبرز رهاناتها الأساسية؟

وستناول ذلك في شقين:

#### 3. متطلبات المؤسسة الإعلامية:

إن كل مؤسسة إعلامية تتكون من مجموعة عناصر متنوعة تساهم في تشكيل بنيتها الداخلية والخارجية، وتعمل على ضمان سيرورة العملية الاتصالية التفاعلية داخل المنظمة بكافة السبل والطرق فيدون هذه العناصر لا يمكنها أن تصنع رسائل جيدة ولا قائي بالاتصال محترفين. فمن الضروري للمؤسسة الإعلامية أن تتشكل بيئتها ومحيطها من العناصر التالية:

#### 1.3- التركيبة البشرية (الكفاءات):

لا يمكن قيام أي مؤسسة إعلامية دون ما توفر موارد بشرية تقوم بمجموعة من النشاطات والوظائف تترجم فيما يطلق عليه "بالأداء الصحفي" وهو عبارة عن سيل من العمليات المهنية المتلاحمة مع بعضها البعض يقوم بها الأفراد داخل المنظمة الإعلامية. والتي تضمن هيكلا تنظيميا معرفيا يحدد طبيعة علاقات القائمين بالإتصال، ووظائفهم، مجال الخبرة، الروابط المهنية وزيادة الهوية الجماعية، ناهيك عن صياغة رموز تلائم السلوك المهني، وتطور معنى الالتزام بقواعد المهنة داخل المؤسسات الإعلامية.<sup>1</sup>

ويقصد بالعنصر البشري هنا، مجموع الكفاءات وجماعة العاملين بالمؤسسة الإعلامية يصنفون حسب جنسهم (رجال، نساء) وعمرهم (شباب، كهول، شيوخ) ومنزلتهم (رؤوس أموال، أثرياء، متوسطين) ومنصبهم (صحفيين، منشطين، منتجين، مخرجين، اداريين، رؤساء المصالح والأقسام، القائمين على المنتاج والميكساج، السكريت، تقني الصوت... وكل شخص يساهم في صنع الرسالة الإعلامية)، حيث تقوم خلفيتهم وإطارهم المرجعي بدور كبير في عملية توجيه ونشر الأخبار. يتولى هذا الطرف مهام تحريك العملية برمتها من جمع الأخبار وصياغتها إلى

## 2.3- المتطلبات المالية والمادية:

## ✓ رأس المال (التمويل):

كيف يمكن للإذاعات والتلفزيونات الجزائرية أن تمول؟ هل رأس المال هو محرك العمل في المؤسسة؟ هل تستفيد الإذاعات والتلفزيونات العمومية من عائدات الإشهار؟ كيف توزع رسوم الترخيصات؟ هل حصة الإعلانات في الشبكة البرمجية تحتل مكانة مهمة؟ كل هذه الأسئلة طرحت عند بدايات الخدمة الإعلامية ولا زالت تناقش إلى يومنا هذا. انطلاقا من أن رأس المال هو عنصر أساسي ومكمل للنشاط البشري في أي مؤسسة كانت، ففي مجال الإقتصاد (تجارة، صناعة، زراعة) يعتبر عاملا لا بد من توفره بهدف تحريك أي تفاعل عملي لبدء أي نشاط، لأن هذا الأخير مبدئيا يترجم إلى أرقام نقدية تكون رأس مال يربح أو يخسر. والمال قبل كل شيء ضروري لتوظيف الإطار وتوفير دخل له يمكنه من متابعة أهداف المؤسسة، خاصة الإعلام الذي يعتبر مهنة متعبة تتطلب توفر جهد ووقت والعمل حتى لساعات متأخرة. بالإضافة -وهو أمر بالغ الأهمية- أنه يحتاج إلى بنية فيزيولوجية تمكن الإعلامي من تحمل أعباء التغطيات والتنقلات اليومية وهنا يطرح إشكال عمل المرأة في الإعلام وتكليفها بمهام سمعية بصرية تحتاج إلى جهد عضلي ومخاطرة خاصة في السجون والحروب أو التغطيات أثناء الليل، ويتصاعد النقاش من قبل الباحثين حول مدى تأقلم المرأة مع وظائف الإعلام بما أنها أنثى ولديها أعباء منزلية وعائلية أخرى، مما يضع المؤسسة الإعلامية أما تكتيف مصادر العمل وعناصر متوفرة في كل وقت وبالتالي نجدها أمام رهان الصرف والتمويل الإضافي، ناهيك عن أنها تحتاج إلى أموال كبيرة لتوفير الاحتياجات اللازمة من أدوات وآلات وشراء مقر أو تأجيرها، فمهما كانت طبيعة المؤسسة فإن ميزانيتها أساسية لممارسة نشاطها.

## ✓ مصادر تمويل المؤسسة الإعلامية:

من بين الأمور الغامضة في دراسة وشغل الإعلام هي التعرف على كيفية تمويل المؤسسة الإعلامية

ومن الجهات الرسمية المسؤولة عنها؟ وذلك لحساسية هذا المجال وقوة تأثيره. فمعظم المؤسسات الإعلامية لا تصح برأس مالها أو رقم العمل وهوية مالكيها الخاص لعدة أسباب تتعلق بخصوصية المؤسسة الإعلامية التي تعتبر أخطر الوسائل

الاتصالية في العالم لتأثيراتها في الفرد مهما كان نوعه (رئيس، وزير، سياسي) والدراسات والنظريات المفسرة لهذا موجودة بكثرة في حقل الإعلام خاصة في مجال الدعاية السياسية، لذلك غالبا ما تكون هذه المؤسسات لأشخاص (سياسيون، أثرياء، رؤوس أموال) لا يفصح عن هويتهم ودخلهم كسر مهني يهدد أمنهم واستقرارهم وهذا يرجع إلى أن الوسيلة الإعلامية تستطيع بث محتويات ومضامين تنتشر بسرعة فائقة لا يمكن التحكم بها أو إيقافها.

عموما، كل محطة سواء كانت جريدة أو إذاعة أو تلفزيون تحصل على أموالها عبر مصادر مختلفة إما من الدولة التي تنشط فيها (وهو حال المؤسسات الإعلامية العمومية الجزائرية) التي تسمى بالإعلام الحكومي ينشط في دائرة سياسية حكومية يخضع لقوانينها ولا يخرج عن نطاق تسييرها ونشر مضامين نظام الدولة السائد (التنمية مثلا). أو عن طريق استهداف شريحة كبيرة من الجماهير لأجل جلب المعلنين الذي يشترط الوقت في المحطات الإذاعية أو الفضائيات التلفزيونية على الهواء أو في البرامج المسجلة أو حيز (مساحة) في جريدة ما. فمثلا الهدف المبرمج للإذاعة هو تزويد وتجهيز دعاية تجارية لشيء ما على الهواء الذي سوف يجذب المستمعين والذي يمكن أن "يباع" بعد ذلك إلى المعلنين. فإذا كانت البرمجة لا تحقق هذا الهدف سيقبل إقبال المعلنين مما يؤثر سلبا على مداخيل المحطة التي بدورها لا تستطيع هذه الأخيرة أن تعمل<sup>2</sup> بالإضافة إلى منحة الساتيليت التي تستفيد منها المؤسسة الإعلامية في حال شراء تردد لها ويرتفع السعر كلما كانت المؤسسة فعالة وتعمل بجهد واحترافية الأمر الذي يخولها بأن تكسب قاعدة جماهيرية عريضة خاصة أوقات الذروة التي تشغل الساتيليت بكثرة.

## ✓ البنية الفيزيولوجية للمؤسسة:

ويقصد بها الفضاء الذي يتفاعل بداخله العمال، فهو المكان الذي يمارس فيه عمال المؤسسة نشاطهم من أجل تحقيق أهدافها ويقصد به بنائية المقر بكافة أجهزته وأستوديوهاته. وهذا المقر يجمع بين فضاءين

بالمؤسسة الإعلامية: الإداري والإنتاجي، ومن الضروري أن يتلاءم كل فضاء مع طبيعة عملها ونشاطها وأن يشتمل على كل الأدوات والآلات والمعدات اللازمة لإنجاز نشاطها. فالتلفزيون مثلا يحتاج

بالإضافة إلى صورة المكاتب المنفتحة على بعضها البعض والفضاء الواسع المجزأ الخاص بالمحريرين الذين يحاولون مناقشة وتحليل أهم الأحداث لحظة وقوعها ومعالجتها بدءاً من الفكرة إلى غاية عرضها عبر الشاشة.

### 3.3- المتطلبات القانونية:

مع نهاية الحرب العالمية الأولى أضحت أغلبية دساتير دول العالم "الأوروبية وبعض الدول العربية" تتضمن قواعد قانونية تنظم علاقات العمل وتحمي الحريات بكل أنواعها كحرية التعبير، وقد كانت أغلبية تشريعات دول العالم تنادي بحفظ الحقوق الإنسانية. فصدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948 كان نص بدوره على حق الاتصال كحق لصيق بالحياة الإنسانية كما أقرته الأمم المتحدة،<sup>3</sup> وهذا التاريخ يعتبر اللبنة الأولى في التشريع لمجال الإعلام والاتصال الذي أعطى له مكانة في اللوائح القانونية لبدان العالم. وبذلك ارتبط قانون الإعلام بالحقوق الاجتماعية مما أدى بفقهاء القانون إلى التأكيد بأهميته واعتباره قانوناً اجتماعياً يحكم سير المجتمع.

إن أخلاقيات المعلومات تشير إلى قيمة مهيمنة وضرورية لأنها ترتبط بالحقيقة، هذه القيمة توجه رسائل أديبات الصحفيين (البحث عن الحقيقة واحترامها) إذ أنه لطالما تشترط المناقشة المتكررة بين المهنيين في أواسط الجماهير: الموضوعية الصحفية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال سن قوانين ومواد تحكم العمل الصحفي في أي بلد كان يقول بيار بورديو: "لا يوجد وسطاً لا يرغب بأن يكون موضوعياً، فالصحفي ينظر إليه نظرة سلبية لأنه يقول أشياء من الصعب معرفتها لأنها مخبأة وسرية. وهذا الحقل (الوسط) يستطيع أن يفرض نفسه ويبدس نفوذه على كل الحقول الأخرى".<sup>4</sup> والجزائر هي كذلك من البلدان التي شهدت تطور قانوني عبر محطات تاريخية متعاقبة، بالرغم من الفراغات التي كان يحتوي عليها كل قانون (1982، 1991، 2012) واللوائح التي كانت تصدر بين قانون وآخر للضغوطات التي كانت تشهدها الساحة الإعلامية من قبل ممارسيها والمهتمين بها إلا أنها شهدت بروز العديد من الصحف وإنشاء محطات إذاعية عبر كافة ولايات الوطن. فالعنصر القانوني من الجوانب المقدسة بالنسبة للمؤسسة الإعلامية يمكنها من ممارسة نشاطها وفق أخلاقيات ومواثيق تتوافق وطبيعة الدولة التي تنشط فيها. وفي هذا الإطار

إلى مقر يشتمل على أجهزة الإرسال وآلات التسجيل والأرشيف ومكاتب الموظفين والأستوديوهات التي تحتاج إبداع كبير مع الأشكال الهندسية الفنية كالتركيز على تصاميم الديكور المعاصر والعمل على أحداث إبهار بصري من خلال تناغم وانسجام البنى الهندسية مع الإضاءة والألوان (انظر الصورة). فمن غير أو بدون هذه الضروريات لا تكتمل مورفولوجيا التلفزيون وبذلك لا يستطيع أن يحقق الأهداف التي يسعها إليها.



تناسب وانسجام أشكال البلاطو

المرجع: صورة مأخوذة من برنامج

وكما ذكرنا سابقاً، البنية الفيزيولوجية للمؤسسة الإعلامية تقسم إلى جانبين: الجانب الإنتاجي الذي يتفرع إلى قاعات التحرير والأستوديوهات بالإضافة إلى مكاتب الإنتاج (التسجيل والمونتاج)، أما الجانب الثاني فيتعلق بالفضاء الإداري الذي يسهر على تسير العمليات التنظيمية للمؤسسة الإعلامية.

فالبنية الفيزيولوجية تلعب دوراً كبيراً في تسهيل الممارسة الإعلامية والعمل الصحفي الذي يساعد على الأداء المحترف بمجرد توفر المكان المحفز المريح بحيث يؤثر إيجاباً في فكر العامل وذهنه ويروح هذا التأثير إلى المتلقي مباشرة. لذلك رسخت في أذهاننا صور لديكورات خاصة بأستوديوهات عرضية كانت لوكالات الأنباء وتلفزيونات عريقة أو تليفزيونات خاصة التي فهمت أهمية تناسب وانسجام الأشكال البصرية ومساهمتها في خلق جو يستحسنه الجمهور وخير مثال التجربة التونسية في مجال الاستثمار في بناء أستوديوهات وبلاتوهات بديكورات متناعمة مع الألوان والإضاءات وشكل البلاطوهات.

المهنيين الذين يعملون في مجال الإنتاج والتحرير بغية التدريب على الوسائط والإمكانيات واستخدام التقنية الرقمية والعمل الميداني بالحاسب الآلي، لذلك فمن المستحيل أن تقوم أي وسيلة إعلامية إذاعة كانت أم تلفزيون دون ما توفر معدات تكنولوجية تساعد

على إنتاج المحتوى الإعلامي.<sup>8</sup>

#### 4. الرهانات الحديثة للمؤسسات الإعلامية الجزائرية:

بجانب كل المتطلبات السابقة التي تشكل مورفولوجيا المؤسسة الإعلامية من كل الجهات وتساهم عند تفاعلها بإنشاء محتوى سمعي بصري يكون له حتما تأثيرات مختلفة في أوساط الجماهير بدءاً من تغيير أجندتهم اليومية إلى غاية التأثير في سلوكياتهم. فالإعلامي في حد ذاته مثل الجمهور ينشط في بيئة متغيرة باستمرار تتطلب التأقلم مع عدة معطيات (طبيعة الزمن، الكيان الفيزيولوجي، الثقافة) والتي تسفر عنها رهانات جديدة تضعه في مكانة تحتاج الوعي بها وهذا لا يتحقق إلا بوجود باحثين يقومون بتشخيص هذه الرهانات لكي يستطيع فهمها.

إن أبرز رهان يربط بالإعلامي هو نوعية تخصصه وتكوينه ومدى استفادته من دروسه النظرية في أعماله المهنية، فمسألة تكوين وتعليم علوم الإعلام والاتصال في الجزائر تطرح عدة اشكالات في غاية الأهمية والخطورة خاصة عند ارتباط هذا المجال بحياة الأفراد من جهة والحياة السوسيو-مهنية والإقتصادية من جهة أخرى. حيث ظلت أقسام علوم الإعلام والاتصال في الجامعة الجزائرية ناقصة تماما في ظل نقص في الكليات التي تأخذ من هذا العلم كتخصص قائم بذاته، وببد أن تلك الأقسام التي بدأت تتبناها الجامعات تحت فرع العلوم الانسانية، فإنها تسهر على تكوين خريجين لأداء إحدى المهمتين التاليتين:

✓ الأولى سوسيو-مهنية: تتعلق بتكوين خريجين (غالبا يصبحون صحفيين محررين، موظفين في ادارة) في مختلف المجالات ليستغلوا في قطاع الاعلام والاتصال بكل فروع - الصحافة المكتوبة والسمعي البصري والاتصال في المنظمات أو العلاقات العامة والتسويق - تستقطب هذه الفئة أغلبية الطلبة.

يقول لوفال LOVELL: "أخلاق المهنة هي الطرق التي تقتضي أن تعمل بأهداف اجتماعية تكتسب أثناء العمل المهني الجماعي، هذه الأخلاق لا تلقن ولا ترجع إلى التكوين الواعي أو إلى الأديولوجية المرغمة بل تكتسب من خلال الممارسة".<sup>5</sup> فنجاح أي مؤسسة إعلامية يرتكز على الانطلاق من العمل الجماعي المنسق القائم على حب ممارسة المهنة الذي يكتسب في الفضاء المهني الشفاف. فالإعلام هو حقل من المفروض يكون منظم ككل الحقوق الإنتاجية الثقافية مثلا (كالفن) وبصفة عامة هذا الحقل يقل فيه الحكم الذاتي وكل فعل ينتظر منه إنشاء أسباب ملائمة للفضيلة والأخلاق حيث أنه سوف يجد على الأقل، الدعم في المنطق الداخلي للعالم الصحفي. ولخطورة هذا الأخير فإنه حتما يخضع إلى رقابة كبيرة من قبل كافة الفاعلين إذ يقول "بيار بورديو": "الرقابة الخارجية (الدولة وغيرها من الأنظمة) هي أكثر قوة من الرقابة الداخلية للمؤسسة التي تفرض من خلال احترام القواعد والقيم التي غالبا ما تكون عن طريق الرقابة الذاتية للعاملين بالصحافة".<sup>6</sup> ولكي يقوى وزن المراقبات الداخلية مع الرقابة الخارجية، يجب على مجموع الصحفيين تأسيس حكم نقدي بصفة ناجعة يستطيع بفضلها عرض مشروعيتها الخاصة على الجمهور ومحاولة تصميم قواعد محكمة للدخول الجدد في المهنة، من خلالها يمكن حماية مجال الإعلام من المتطفلين INTRUSIONS الذي لا يتقبلون بعض قواعد الممارسة أو لا يكونون في موضع يمكنهم من تقبلها.

#### 4.3. المتطلبات التكنولوجية والتقنية:

من بين أهم التغييرات منذ بداية الثمانينات في مجال السمعي البصري هو زيادة الطلب والعرض على المعلومة، خاصة بسبب الانقسام في عدد وسائل الإعلام التي تجذب جمهورا متنوعا ومختلفا جدا من حيث عدده وممتلكاته. في وقت أصبحت التقنية الرقمية تؤدي دورا أساسيا ومهما في تطوير عمل المؤسسة الإعلامية، مما أكسبها أهمية في تحقيق تنمية الإنتاج ومواكبة التطور التقني والفني باستخدام الطرق العلمية العملية (تقنيات المونتاج) التي تشق طريقها عبر الأثير لتصل في نفس الوقت إلى المتلقين. كما أن علاقة الوسائل التكنولوجية بالعمل الصحفي هي علاقة وطيدة بحكم أن الإعلام ولد من رحم التكنولوجيا فكما تجدد التقدم التكنولوجي يتطور الأداء الإعلامي خاصة الإخباري وفعالية التغطية الإعلامية للأحداث،<sup>7</sup> سواء عند الصحفيين والمنشيطين أو على مستوى حاجات

فبعد خروج الاستعمار وتركه لتجهيزات وإمكانيات سمعية بصرية الذي حاول تخريبها وتدميرها فلنا منهم أن الإعلاميين الجزائريين لا يستطيعون استحداثها. لكنه حدث العكس فبعزم النخبة المثقفة التي كانت تنشط في الحقبة الإستعمارية والبعض من الإعلاميين الجزائريين الذين كانوا يشتغلون في بلدان أخرى وعادوا لما تم استرجاع السيادة الوطنية، بحيث شاركوا في تفعيل الإذاعة والتلفزيون الجزائري. يلخص في هذا الإطار الدكتور الراحل زهير إحدادن هذا الرصيد فيما يلي:

- أجهزة قائمة في الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي، وفي وسائل الأخرى كالمسرح ودور الثقافة.
- صحفيون ذو خبرة متينة.
- وجود شعور قوي بمكانة الإعلام في المجتمع، وبالذور الذي يمكن أن يقوم به.<sup>9</sup>

وهذا ما دفع بالجزائر مباشرة بعد الاستقلال 1962 في إطار مخططاتها التنموية إلى النهوض بالبلاد وكان قطاع التعليم العالي أبرز برامجها. فتوجهت نحو انشاء جامعات عبر كافة التراب الوطني وإعادة هيكلة بعض المعاهد التي تركها الاستعمار لكن نظام التعليم الذي انتهجته كان نفسه (كلاسيكي) لأسباب نتعرض لها فيما بعد. ولتعزيز مجال الصحافة رسميا أسس أول مدرسة عليا للصحافة، كانت أول مظهر للجزائر المستقلة رسم التعليم الإعلامي. ولقد تم وضع حجر الأساس لهذه المدرسة بعد سنتين من استرجاع السيادة الوطنية 1964 بموجب مرسوم رقم 356-64 المؤرخ في 21 ديسمبر 1964.

ويمكن أن نجمل مظاهر التغيير في مايلي:

- تكوين صحفيين في مختلف القطاعات المكتوبة والسمعية البصرية وسر الآراء.
- تخرج العديد من الكوادر المسيرة لقطاع الإعلام في الجزائر الذين سرعان ما استلموا الإذاعة والتلفزيون الجزائري وأحدثوا عدة تغيرات عليها من خلال فصل كل منها عن بعض وتقسيمها إلى عدة أجزاء (الإذاعة الوطنية، التلفزيون الجزائري، هيئة البث الإذاعي والتلفزيوني، وكالة الأنباء الجزائرية).
- تكوين أساتذة في هذا القطاع الذين تولوا بعدها مهمة تدريس الأجيال التي تلتها.

✓ الثانية أكاديمية: ترتبط بتكوين أكاديميين وأساتذة باحثين، يتولون مهام التدريس والبحث في مجال علوم الإعلام والاتصال، حيث يتم انتقاء (على أساس المسابقة: امتحان كتابي وطني) نسبة قليلة جدا لتولي هذه المهمة بعد تكوين قاعدي مشترك لجميع الطلبة على مستوى الليسانس والماستير وجاء هذا حسب المراسيم التنفيذية منها: المرسوم رقم 265-08 المؤرخ في 2008/08/19 المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه، والرسوم رقم 10-231 المؤرخ في 2010/10/2 المتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه بالإضافة إلى القرار رقم 547 المؤرخ في 2016/06/02 الذي حدد كليات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها.

بالرغم من كل هذه البرامج يبقى الإشكال يدور حول مدى توفر التكوين التطبيقي والميداني في المناهج الجامعية خاصة الأدبية منها ومدى انسجام بين ما تحتاجه التغيرات الاجتماعية، وما تضعه الوزارات والسلطات المعنية، فيما يتعلق بأهداف التكوين وأبعاده وإستراتيجياته المهنية.

#### 1.4- خلفية التكوين الإعلامي في الجزائر:

لا يمكن انكار أن الجزائر ورثت الإعلام (جرائد، اذاعة وتلفزيون) عن الاستعمار الفرنسي (الاذاعة والتلفزيون الفرنسي RTF) اثر تواجده على أرض الوطن الأمر الذي جعل من الجزائر أولى البلدان التي تضطلع بقطاع الصحافة. لكن فيما يتعلق بالتكوين والتدريب الإعلامي فإنه يعمم على فئة النخبة المثقفين ولم يعطى الحق في دراسته وممارسته لعامة الناس أو الراغبين فيه، إذ أنه كان محصورا وحنقا جدا من قبل الكيان الاستعماري اقتصر على النخبة والأهالي وبصفة حذرة جدا أي أنه لم يكن عاما. فكل ظروف الإستعمار الفرنسي حرمت الجزائريين من الانتساب إلى معاهد التكوين الإعلامي الفرنسية، وكان كل الكُتاب الإعلاميين قد تعلموا هذه المهنة بطريقة عصبانية لذكايمهم وسعة تفكيرهم وهذا ما نلاحظه في أعمدة الصحف الموجودة آنذاك خاصة العلامة عبد الحميد بن باديس الذي كان صاحب جريدة تصدر من قسنطينة، الأمر الذي أكسبهم خبرة كبيرة في فترة الثورة الجزائرية وما قبلها تجسدت في صحف جمعية العلماء وبقية الحركة الوطنية.



على العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة. فحين يوجد حاليا عبر كافة التراب الوطني فقط كليات للإعلام والاتصال واحدة بالعاصمة والأخرى بقسنطينة. وهنا طُرحت العديد من المخاوف تخص تمهين وتطبيع التكوين الإعلامي باعتباره تخصصا نوعيا يعمم على جامعات تفتقر للإطار التكويني الكفاء، كما تفتقر المناطق التي تنتهي إليها إلى مؤسسات إعلامية، وفي أحسن الأحوال توجد إذاعة واحدة وصحف محلية.

- صدور القانون العضوي للإعلام وانفتاح إعلامي على مستوى السمي البصري بالمصادقة في 2014 على قانون خاص بالسمعي البصري، الذي سمح ببروز قنوات تلفزيونية جزائرية جديدة خاصة جلبت إليها العديد من الراغبين في التخصص بهذا المجال.

- بروز مظاهر الصحافة الإلكترونية والخدمات الجديدة التي قدمها الإعلام الجديد.

عموما يرتبط الواقع الإعلامي بالواقع الاجتماعي حتما من خلال مساهمة كل الظواهر والقضايا لحركة المجتمع أفقيا وعموديا (Verticalement, Horizontalement) سلبي وإيجابيا، لذلك تحرص الحكومات دوما بغض النظر على طبيعة النظم السياسية، على احتواء القطاع الإعلامي ومحاولة السيطرة عليه. غير أن الحكومة الجزائرية نجدها تتأخر في تلبية العديد من الحاجات الاجتماعية، ومساهمة حركة المجتمع المتجددة باستمرار.

كما هو معلوم أن الإعلام الجزائري اعتبر قطاعا من قطاعات السيادة الوطنية، ومع عهد التسيير الاشتراكي للمؤسسات (قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات 1972) بما فيها المؤسسات الإعلامية، احتكرت الحكومة التكوين الإعلامي بكل صوره وأبعاده من خلال المدرسة العليا للصحافة، ثم معهد العلوم السياسية والإعلام بالعاصمة. وما يتم تسجيله هو قدم البرامج بوجه عام، وعدم مراعاتها للعديد من التطورات المحلية والإقليمية والدولية، بعد تكييف البرامج مع التغيرات الحاصلة. ويعود تفسير هذا التمسك والاحتواء من طرف الحكومة الجزائرية لقطاع الإعلام، لإدراكها بخطورة هذا القطاع في التأثير على عقول الرأي العام وخصوصا المسموع والمرئي منه.

وتجدر الإشارة أن قطاع الإعلام في تلك الحقبة كان يعاني من مشاكل تنظيمية ونقص كبير في الكفاءات البشرية التي تستطيع إدارة المؤسسة الإعلامية خاصة الجانب التقني منها، فالتشكيلة اقتصر على من كانت لديهم الموهبة والمقدرة الفنية أو الأشخاص الذين رجعوا من البلدان المجاورة وكانت لديهم داية في التحرير كما أشرنا سابقا. وهذا السبب أدى إلى تتبع سياسة نقل الخطاب الرسمي شكلا ومضمونا، وتولت الدولة السيطرة على قطاع الإعلام حتى إثر التعددية الحزبية وبالتالي الإعلامية (صحافة مكتوبة) التي لم تستطع التخلص من الرقابة والتحكم المركزي في ظل الفراغ القانوني المنظم للمهنة وغموض مواده وغياب ميثاق أخلاقيات المهنة وعلق المجلس الأعلى للإعلام بسبب الظروف السياسية، مما حد من الأداء المهني وهروب العديد من الكوادر الإعلامية لبلدان أكثر تحررا.

وكما سلف وذكرنا كان همُّ الدولة الجزائرية الوحيد هو التنمية والخروج من آثار الحرب خاصة على المستوى الاجتماعي التي كان يعيشها ومحاولة التغيير، والذي فعلا حصل أثناء وضع المخطط الرباعي الثاني من خلال الانتقال إلى نظام ل (ليسانس 3 سنوات)، م (ماستر سنتين)، د (دكتوراه 3 سنوات فما فوق)، بعد تعديل القانون التوجيهي للتعليم العالي الصادر سنة 1999، وقد تضمن مجموعة من التغييرات والإضافات انصبت حول طبيعة التكوين والتمويل ومهام الأساتذة. لكن تطبيق هذا النظام في تلك الحقبة لقي صعوبات أغلبها الرفض من قبل الأساتذة الكلاسيكين الذين لم يتقبلوه، ومن ناحية أخرى الجولم يكن ملائم للتنفيذ إلى غاية سنوات أخيرة 2007/2008 دخل حيز التنفيذ وتم التطبيق الفعلي مع المخطط الخماسي 2008/2012.

وقد ارتبط التكوين الإعلامي في الجزائر، منذ اعتماد نظام ل.م.د بمجموعة من المتغيرات الأكاديمية والميدانية نجمها في العناصر التالية:

- اعتماد الدولة الجزائرية لنظام التعليم ل.م.د وسع من أماكن وجغرافية أقسام التكوين الإعلامي، وقد

بلغ خلال السنة الجامعية 2017/2018 ما يربو عن ثلاثين قسما موزعة على مختلف المراكز الجامعية والجامعات الكبرى والصغرى، بعدما كان التكوين قبل اعتماد هذا النظام مقتصرا

## 2.4- أي نوع من التعليم يتطابق مع مهن الإعلام؟

من الطلبة المكونين في الصحافة، إلا أنه نادرا جدا ما تمنح الأولوية للطلبة المتخرجين أثناء التوظيف، فهذا الأخير يبقى ذاتيا، موقعا بامتياز من قبل الأشخاص المفضلين Coups de Cœur<sup>12</sup> لذلك لا توجد شهادة ، ولا تكوين بعيدا عن مهنة منظمة ومهيكلت توظف بعناية وتعمل بالانضباط الذاتي. فعالم الصحافة والإعلام في الجزائر اليوم بالنظر إلى الأهمية التي يتمتعان بها في المجتمع يشهد ضعفا أمونيا وعدم الاستقرار في الشغل لذلك توجه العديد من الوجوه التي كانت معروفة نحو ممارسة السياسة أو تغير المجال. فهل هناك من الاعلاميين الجزائريين الكبار بقي في الساحة الإعلامية أمثال: نعيمة ماجر، زهية بن عروس.

## 3.4- آفاق التكوين الإعلامي في الجزائر:

سمح المشرع الجزائري خلال السنوات القليلة الماضية بفتح جامعات خاصة، لكن على الرغم من ذلك لازالت كل أقسام الاعلام والاتصال عمومية حكومية، مما يدل على استمرار الدولة الجزائرية في التخوف من فتح الاستثمار في التكوين الإعلامي للخواص ويعود السبب إلى غياب ثقافة للتعليم العالي الخاص في أواسط الجزائريين. ومن خلال ثالث قانون إعلام في الجزائر الذي صدر في 12 جانفي 2012 والقانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري (الجريدة الرسمية، 23 مارس 2014، العدد 16، ص.ص.06-17)، نجد أن الحكومة الجزائرية تنشئ بالتكوين الأكاديمي ودوره في زيادة الاحترافية والموضوعية، وما بعد التخرج أثناء ممارسة الصحفي لمهامه. وأولى المحاولات نلتمسها في برامج وزارة الاتصال، إذ كشف وزير الاتصال أن هيئته تنظم كل شهر حصة تكوينية لفائدة الاعلاميين مشيرا إلى ضرورة التكوين الذاتي للإعلامي والتعلم كل يوم.<sup>13</sup>

ونجد في الباب العاشر من قانون 2012 المادتين 128 و129 أشار فيهما المشرع عن التكوين أثناء ممارسة المهنة، حيث تنص المادة 128: "تساهم الدولة في رفع المستوى المهني للصحفيين عن طريق التكوين". وتحدد المادة 129 نسبة هذه المساهمة كالآتي: "يجب على المؤسسات الإعلامية أن تخصص سنويا نسبة 2 % من أرباحها السنوية لتكوين الصحفيين وترقية الأداء الإعلامي" لكن هل فعلا سوف تقوم المؤسسات الاعلامية بتطبيق هذه المادة أو

هناك رؤية تتردد بين صانعي الإعلام أنه لا ضرورة للتأهيل الأكاديمي المتخصص في مجال الإعلام،<sup>10</sup> وإنما يكفي الحصول على مؤهل علمي من أية كلية أخرى مع الحصول على قدر من الخبرة، وأن العمل بالصحافة يحتاج إلى المهوبة وطالما توفرت هذه المهوبة فإن الإعلامي لا يحتاج إلى دراسة الإعلام بشكل محدد. ويقوم أصحاب هذه الرؤية بتقديم الكثير من الأمثلة لصحفيين حققوا نجاحاً كبيراً في عالم الصحافة دون أن يحصلوا على أي قدر من التعليم من أي نوع، أو حصلوا على درجات جامعية في تخصصات أخرى بعيدة عن عالم الإعلام ك"فيصل القاسم" الذي يملك دكتوراه في اللغة الإنجليزية وغيره من الاعلاميين الذين أتوا من العلوم السياسية والحقوق. لكن تعاقبت عدة دراسات لواقع الصحافة العربية بشكل عام تؤكد ضرورة التأهيل العلمي المتخصص للعمل بالصحافة، إذ يمكن القول أن التأهيل الأكاديمي الإعلامي هو ضرورة للصحفي أو أي عامل بمجال الإعلام، وأن تطوير هذا الشيء يمكن أن يفتح آفاقا جديدة لمجال الإعلام في الجزائر.<sup>11</sup> وقد انتشرت أقسام الإعلام ومدارسه في معظم جامعات العالم، وأصبحت هذه الأقسام والمدارس هي التي تمد مهنة الصحافة والإعلام بالإطارات البشرية بينما في الوطن العربي يعتمد التأهيل الأكاديمي بشكل أساسي على الفكر والكتب والدراسات الغربية، في حين من المفروض تكون محاولات إنشاء مدارس مشتركة تكون طلبة العالم العربي في مجال الإعلام واسهامات من قبل الباحثين والدكاترة في وضع تنظير إعلامي خاص بعالمنا العربي.

## ✓ مهنة تتعلق بتعددية وانفتاح التوظيف:

بغض النظر عن أنه يجب أن يكون التوظيف في الإعلام أكثر انفتاحا لكن لا أحد يمكنه تجاهل نوعية وكمية التكوين المقدم للطلبة في الجامعات الجزائرية، فالكل يتفق على صعوبة مهنة الإعلام وضعف التكوين الميداني الذي يؤهل للعمل باحترافية. فمجهودات الجامعة ضعيفة مقارنة بما يتطلبه سوق العمل، هذا الضعف الكبير بين أن التحرير لم يعد مثل السابق، ووقت التدريب الجيد في العمل محدود والشباب يبتدأ في حياته المهنية بدون أي تكوين متخصص في وظيفة معينة كالإخراج مثلا. بالرغم من الاستثمار المتواصل في مجال الإعلام وبالرغم من تخرج الألاف

الافتراضية بدل الصور الحقيقية وما ينجر عنه من تحريف وتزوير وتضخيم للحقيقة وتلاعب بمشاعر وأحاسيس الجمهور وانحراف وسائل الإعلام، له ما يبرره في تاريخ وسائل الإعلام. فقبل ظهور الفضاء الافتراضي، يدرك مصوري التلفزيونات جيدا الحقيقة ويعرفون طبيعة الواقع الذي يشاهدونه في الميدان بأنه مهما كانت درجة الموضوعية يبقى غير الذي يظهر على الشاشة الصغيرة. فإذا حدث مثلا وأن قام مجموعة من الطلبة بمظاهرات في أي دولة من العالم ونقلتها القنوات التلفزيونية، فإنها تستطيع أن تثبت للمشاهد عبر الشاشة بأن المظاهرات شارك فيها الملايين من الطلبة وهذا باستخدام حركات الكاميرا المختلفة بمجرد تغيير زاوية التصوير وتقنيات الإنتاج وهنا يمكن القول أن هذه التقنيات التي تعمل على صناعة الرسالة الإعلامية أصبحت تشكل سلاحا خطيرا يؤثر في القائمين بالاتصال والفرود والمجتمع على حد سواء.

#### 6. خاتمة:

من خلال كافة الرهانات التي تعرضنا لها خلال هذه الورقة والنتائج التي توصلنا لها من خلال تحليلنا لواقع مهنة الإعلام في الجزائر، تبقى الطموحات مرهونة بالانتقال إلى التنفيذ والتطبيق الفعلي، في ظل العوائق والعراقيل النظرية والتطبيقية التي تعترضه. وبما يشهده مجتمعنا في العديد من التغيرات والتحولات البنوية الاجتماعية والإقتصادية، فإن الظاهرة الإعلامية تظل مرتبطة دوما بإشكاليات متجددة تبعا لحركية المجتمع. وتظل مسألة مواكبة هذه التطورات، مرهونة بإرادة جميع الأطراف، من وزارة وصية على التكوين ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو الوزارة الوصية بالممارسة الإعلامية ممثلة في وزارة الاتصال، ومن بقية الفاعلين في ميداني التكوين والممارسة معا.

#### الهوامش:

<sup>1</sup> كار هاوس مان، فيليب بنوا، لويس بيو دونالد، الإنتاج الإذاعي المعاصر: البرمجة والأداء، ترجمة ومراجعة أحمد نوري،

ط5، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص. 24.

<sup>2</sup> عزوق الخير، "مكانة قانون الإعلام وعلاقته بفروع القانون الأخرى"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، نوفمبر 2011، ص. 2.

سوف تتجاهلها ممارسة كباقي المواد الأمر الذي يحتاج منا كباحثين التحقق منه تقصيه.

#### 5. تحديات الإعلام الجزائري في العصر الرقمي:

بعدها تم فتح مجال السعي البصري في الجزائر - بالرغم أنه تحدد في انشاء قنوات تلفزيونية فقط- أمام الخواص أصبح يتبادر إلى أذهاننا مجموعة من الاستفهامات، أولها مستقبل الإعلام الجزائري في ظل الانتشار الواسع لشبكة الويب وتصاعد مظاهر تسهيل التلقي للمواطنين مما أسفر عن ظهور بما يعرف بصحافة المواطن أو الصحافة الإلكترونية. وأولى هذه المظاهر التي نراها في الواقع الجزائري هو تقلص نسب قراءة الصحف وبالتالي نسب التوزيع والتوجه نحو الاعتماد على هذا النوع الذي بات منافسا شرسا لوسائل الإعلام التقليدية. هذه الأخيرة التي من المفروض تقوم بدراسة وضعها الحالي ومحاولة إعادة هيكلة تشكيلتها وأهدافها في العصر الرقمي، فإنها توجهت نحو بث رسائل ربحية والمحافظة على استمرارها دون التفكير في تحسين جودة هذه الرسائل وطرق تأطيرها. حيث نجد مجموعة من الأخبار ومن المعلومات أصبحت تبث بدون التأكد من مصداقيتها أو حتى صحتها بالإضافة إلى أن هم الوسيلة أو مالكيها هو العمل على جلب أشخاص غالبا ما يكونون من خارج التخصص يساعدون على كسب جمهور عريض ووفي بنفس الوقت. ومظهر آخر لا بد من الإشارة إليه هو أن المضمون الموجود إلكترونيا هو نفسه تحت رهان وتحدي البقاء المستقبلي يتعلق بمشاركة الجمهور فإذا لم تحصل أي وسيلة إعلامية تنشيط عبر الويب على الاشتراكات الفورية Subscription Online واستقبال هائل للمعلنين فإنها سوف تشهد انحدار كبيرا في الحجم والمكانة لعدم توفر الربحية المناسبة.

ويبقى الإعلامي في حد ذاته تحت وقع الرعب والتهديد الذي قد يشعر به لكثرة التواصل والتفاعل عبر

الفضاء الرقمي الذي يساعد في النشر والفضح بصفة خارقة من قبل متابعيه وجمهور وسيلته، فلو تفوه منشط بالتلفزيون بكلمة عبر الفايبروك تعكس سياسته في التلفزيون سوف يؤدي به إلى صراعات عنيفة وحتى الفصل من وظيفته. إن تخوف المشاهدين والسلطات العمومية من توجه وسائل الإعلام لاستخدام الصورة

<sup>9</sup> زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص.180.

<sup>10</sup> سليمان صالح، حقوق الصحفيين في الوطن العربي، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2004، ص.227.

<sup>11</sup> PEPIN Patrick, "Médias, métiers et formation", *Revue Les cahiers du journalisme*, N°1, Eté 1996, p.63.

<sup>12</sup> MIRELA Lazard, "Les journalistes : stars, scribes et scribouillards (Jean-François Lacan, Michael Palmer et Denis Ruella)", *Revue Réseaux*, volume 12, N°66, 1994, p.239.

<sup>13</sup> Site de la radio Algérienne, consulté le 10/04/2017, à 11:50,

le lien :

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150609/43367.html>

html

BOURDIEU Pierre, (Mis) recognition: Social Inequality and Social Justice, Edited by Terry Lovell, Routledge, London and New York, 2007, p.110.

<sup>4</sup> BOURDIEU Pierre, "Journalisme et éthique", *Revue les cahiers du journalisme*, N: 01, Eté 1996, p.14.

<sup>5</sup> Idem, p.1.

<sup>6</sup> MARCHETTI Dominique, DARGELOS Bertrand, "Les professionnels de l'information sportives: Entre exigences professionnelles et contraintes économiques", *Revue Regards sociologiques*, HAL, 2000, p.67.

<sup>7</sup> آسيا إبراهيم أحمد عبده، دور تكنولوجيا الاتصال في تطوير إنتاج البرامج الإخبارية للراديو: دراسة تطبيقية على الإذاعة السودانية في الفترة من 2011-2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية علوم الاتصال، 2014-2015، ص.273.

<sup>8</sup> عبد النبي عبد الله الطيب، إدارة المؤسسات الصحفية، جامعة وادي النيل، الخرطوم، (دون سنة نشر)، ص.85.